

تقرير الحوكمة (تتمة)

نظرة عامة على حوكمة الشركة (تتمة)

أهم السياسات (تتمة)

دليل التقارير المالية ودليل السياسات المحاسبية

يُعتبر تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مالية تتسم بالدقة والموثوقية وفي الميعاد المقرر مطلباً بالغ الأهمية. ويتمثل الهدف من دليل التقارير المالية في ضمان تنفيذ جميع المهام في الوقت المقرر وبفاعلية، مع الاستمرارية في تطوير وتبسيط وتعزيز الإجراءات والنظم بهدف تقديم تقارير مالية تنسجم مع أعلى المعايير. وبتطبيق المبادئ المنصوص عليها في الدليل، تتمثل أهداف فريق التقارير المالية في توفير معلومات مالية كاملة وموثوقة وفي الوقت اللازم حول الماضي (والتي يؤثر على قرارات العمل مستقبلاً)، وفي الاحتفاظ بإجراءات صارمة وأنظمة وأدوات توفر معلومات مالية موثوقة، ولضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالتقارير المالية وبضوابط داخلية فعالة على التقارير المالية، وتقديم بيانات مالية عالية الجودة إلى أصحاب المصلحة وضمان صدور تقرير تدقيق خالي من التحفظات.

ويقدم دليل السياسات المحاسبية إرشادات عملية حول أهم الموضوعات المحاسبية والسياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة الواجب على جميع كيانات المجموعة اتباعها وتطبيقها بانتظام عند إعداد القوائم المالية.

سياسات أمن المعلومات

تم تصميم الإطار الخاص بأمن معلومات الياه سات بحيث يتوافق مع مجموعة من المتطلبات التنظيمية ومتطلبات العملاء، ويتكون الإطار من عدة سياسات فردية تعمل معاً على توفير إطار شامل يضمن أمن نظم تكنولوجيا المعلومات وحسن التعامل معها. ويشتمل الإطار على سياسة أمن المعلومات، وسياسة معلومات إدارة الأصول، وسياسة أمن الأطراف الثالثة، وسياسة التحكم في الوصول إلى المعلومات، وسياسة إدارة حوادث أمن المعلومات، وسياسة إدارة الثغرات الأمنية، وسياسة الاستخدام المقبول للأنظمة.

الشفافية والإفصاح

نصت اللوائح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات («هيئة الأوراق المالية»)، كما تم تطبيقها وتكملتها من قبل سوق أبوظبي للأوراق المالية («سوق أبوظبي المالية») على التزام الياه سات القانوني والتنظيمي بإجراء إفصاحات علانية عن بعض المعلومات الجوهرية.

وتنص تلك اللوائح على التزام الشركة بإجراء إفصاحات دورية (مثل التقارير المالية ربع السنوية، والتقرير السنوية للبيانات المالية المدققة، ومسائل أخرى مثل الحوكمة والاستدامة) وإفصاحات خاصة تتعلق بوقوع أحداث وظروف يُحتمل أن تؤثر على سعر أسهم الياه سات (تسمى «معلومات جوهرية، وغير متداولة» أو «معلومات داخلية»).

تُعتبر خدمة الإفصاح الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية المنصة الأساسية لإجراء جميع هذه الإفصاحات مما يكفل بقاء كل تلك الإفصاحات متاحة لكافة المساهمين في مكان واحد وفي وقت واحد. وقد تقوم المجموعة أيضاً بإذاعة نفس المعلومات في ذات الوقت، أو بعد ذلك مباشرة، عبر قنوات رئيسية أو صناعية أخرى لضمان النشر الأمثل للمعلومات المهمة، حسب الاقتضاء وفقاً لنوع المعلومات. وقد تشمل تلك القنوات شبكات إخبارية صناعية أو تجارية معترف بها أو وسائل إعلامية اجتماعية أو منتديات معتمدة على نطاق واسع وحسنة السمعة، لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة (بدءاً من المساهمين والمستثمرين المحتملين وشركاء الأعمال والعملاء الحاليين والمحتملين ووسائل الإعلام).

وتعتزم الشركة نشر جميع الإفصاحات المقدمة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية على الموقع الإلكتروني الخاص بالياه سات.

تجدر الإشارة أن الشركة تعتمد في جميع المسائل المتعلقة بالتقارير الخارجية نهجاً شفافاً يهدف إلى تقديم إفصاحات تتسم بالشمولية والدقة. ويتولى قسم علاقات المستثمرين في الشركة بقيادة رئيس القسم إدارة جزء من موقعنا الإلكتروني مُعد خصيصاً لتزويد المستثمرين بالمعلومات الحالية المتعلقة بالياه سات بدءاً من التقارير المالية والاعلانات العامة والبيانات المتعلقة بالأسهم. وسنعمد في الوقت المقرر إلى إدراج المجموعة الأولى من التقارير السنوية الخاصة بنا كشركة مُدرجة (بما فيها التقرير السنوي وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة) واطاحتها على موقعنا الإلكتروني في القسم المخصص لعلاقات المستثمرين.

لجنة الإفصاح

تُعرض جميع الإفصاحات التي تجريها الشركة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية على لجنة الإفصاح أول الأمر لدراستها وإجازتها وهي لجنة تنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للشؤون المالية والرئيس التنفيذي للإستراتيجية والمستشار العام. وتقرر لجنة الإفصاح ما إذا كانت المعلومات أو الظروف تشكل معلومات داخلية من عدمه. وتحرص اللجنة على العمل استناداً إلى مبدأ إجماع الآراء رغم امتلاكها صلاحية اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة لضمان المرونة وصدور القرارات والموافقات في الوقت اللازم. ويُعتبر موقف لجنة الإفصاح بشأن وجود معلومات داخلية أحد العوامل الرئيسية التي يأخذها المستشار العام في اعتباره عند النظر في الطلبات المقدمة من أعضاء المجلس أو موظفي المجموعة للحصول على إذن للتداول بأسهم الياه سات بموجب سياسة تداول الأوراق المالية.